٣٠٧٤ (٢٨-٥) مبادئ التعاون الدولي في اكتشاف واعتقال
وتسليم ومراقبة الأشخاص المذنبين في جرائم
الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٥٨٣ (٢٤-٥) المتخذ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦ ،
وقرارها ٢٢١٢ (٢٥-٥) المتخذ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ، وقرارها
٢٨٤٠ (٢٦-٥) المتخذ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ، وقرارها ٣٠٢٠ (٢٧-٥)
المتخذ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ،

واز تأخذ بعض الاعتبار الضرورة الخاصة التي تقضي باتخاذ تدابير على الصعيد الدولي
بفيم تؤمن ملا حققة ومراقبة الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ،
وقد نظرت في مشروع مبادئ التعاون الدولي في اكتشاف واعتقال وتسليم ومراقبة الأشخاص
المذنبين في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (٢٤) ،

تعلن أن الأمم المتحدة ، عملاً بالمبادئ والمقاصد المبينة في الميثاق والمتعلقة بتميز التعاون
بين الشعوب وسيانة السلم والأمن الدوليين ، تعلن المبادئ التالية للتعاون الدولي في اكتشاف
واعتقال وتسليم ومراقبة الأشخاص المذنبين في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية :

١ - تكون جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ، أيا كان المكان الذي ارتكبت فيه ، موضوع
تحقيق ، ويتم البحث عن الأشخاص الذين توجد أدلة على انهم قد ارتكبوا مثل هذه الجرائم ،
ويعتقلون ، ويقدمون للمحاكمة ، ويحاكمون اذا وجدوا مذنبين .

٢ - لكل دولة الحق في محاكمة مواطنيها بسبب جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد
الإنسانية .

٣ - تتعاون الدول بعضها مع بعض ، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف ، لوقف جرائم
الحرب والجرائم ضد الإنسانية والحيولة دون وقوعها ، وتتخذ على كل الصعيدين الداخلي والدولي
التدابير اللازمة لهذا الغرض .

٤ - تعاون الدول بعضها ببعض في اكتشاف واعتقال ومحاكمة الذين يشتبه بهم ارتكبوا
مثل هذه الجرائم ، وفي مراقبتهم اذا وجدوا مذنبين .

٥ - كقاعدة عامة ، يقدم للمحكمة الأشخاص الذين توجد ضدهم أدلة على أنهم ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية ، ويحاقبون اذا وجدوا مذنبين ، في البلدان التي ارتكبوا فيها هذه الجرائم . وفي هذا الامر ، تتعاون الدول في كل ما يتطلبات تسليم هؤلاء الأشخاص .

٦ - تتعاون الدول بعضها مع بعض في جمع المعلومات والادلة التي من شأنها أن تساعدهم على تقديم الاشناف المشار اليهم في الفقرة ٥ أعلاه الى المحاكمة ، وتبادل هذه المعلومات .

٧ - عملاً بأحكام المادة (٤) من اعلان الجنة الاقليمي الصادر في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٢ (٢٥)، لا يجوز للدول منح ملاجئ لأى شخص متوجهاً دواعً جدية لـأن بارتکابه جريمة ضد السلم أو جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية .

٨ - لا يجوز للدول أن تتجوز أية تدابير تشريعية أو غير تشريعية، من شأنها المساس بما انتزت على عاتقها من التزامات دولية فيما يتعلق باكتشاف واعتقال وتسلیم ومصادقة الاشخاص المذنبين في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

٩ - تصرف الدول، حين تتعاون بخيبة اكتشاف واعتقال وتسلیم الاشخاص من الذين توجهوا
أدلة على انهم ارتكبوا جرائم حرب او جرائم ضد الانسانية، ومحاقبتهم اذا وجدوا مذنبين ، وفقا
لأحكام ميثاق الأمم المتحدة واعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون
بين الدول وفتاوى لميثاق الأمم المتحدة (٢١) .

الجلسة الخامسة ٢٠٢٣

١٢٣ / دیسمبر ۲۰۱۳ / الْأَوْلَى / کانون

٤٤٣ (٢٨٣) . تقرير لجنة القضاة على التمييز الجنسي

ان الجمعية العامة ،

ان تذكر انها قد قامت ،في قرارها ٣٠٥٧ (٢٨-٩) المتضمن في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٢٣ ،المتعلق بعقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري ،باتأكيد في برنامج العقد على ضرورة التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله^(٢٧) ، وعلى ضرورة التنفيذ التام لجميع احكام الاتفاقية ،

٢٠) القرار ٢٣١٢ (٢٢-)

٢٦) القرار ٣٦٢٥ (٢٥-٩) ، المرفق .

(٢٧) القرار ٢١٠٦ ألف (٢٠٠٤)، المرفق .